

Distr.: General
25 June 2001
Arabic
Original: English



التقرير العاشر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون

أولا - مقدمة

الاستعراض في أبوجا في ٢ أيار/مايو ٢٠٠١. وقدمت حكومة نيجيريا طائرة لنقل وفد الجبهة المتحدة الثورية. وفي ذلك الاجتماع، تم التوصل إلى أن اتفاق وقف إطلاق النار قد أحترم إلى حد بعيد باستثناء بعض هجمات قامت بها قوات الدفاع المدني على الجبهة المتحدة الثورية في الجزء الشرقي من البلد. وقد حُثت حكومة سيراليون على فرض المراقبة اللازمة على قوات الدفاع المدني لمنع حدوث أي هجمات في المستقبل يمكن أن تعرض عملية السلام للخطر. وطلب إلى حكومة سيراليون أيضا أن تتخذ خطوات لبسط سلطتها في جميع أنحاء البلد أثناء انتشار البعثة. ونتج الاجتماع أيضا عن التزام مجدد من جانب حكومة سيراليون والجبهة المتحدة الثورية بإزالة جميع حواجز الطرق في المناطق الخاضعة لسلطتهما. وتعهدت الجبهة المتحدة الثورية أيضا بأن تقوم، بحلول ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠١، بإعادة جميع الأسلحة والمعدات التي استولت عليها من البعثة ومن فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٣ - وخلص الاجتماع أيضا إلى التأكيد على لزوم أن يتم نزع سلاح قوات الدفاع المدني والجبهة المتحدة الثورية في وقت واحد. ولذلك الغرض، اتفق على أن تجتمع في فريتاون في ١٥ أيار/مايو لجنة مشتركة لترع الأسلحة والتسريح

١ - طلب إلى مجلس الأمن، في الفقرة ٢٢ من قراره ١٢٨٩ (٢٠٠٠) المؤرخ ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٠، أن أقدم إليه بصفة منتظمة تقريرا عن الأوضاع الأمنية على أرض الواقع في سيراليون، بحيث يتسنى إبقاء مستويات القوات والمهام التي يتعين أن تنجزها البعثة في سيراليون قيد الاستعراض. وهذا التقرير مقدم عملا بذلك الطلب، ويشمل التطورات التي حدثت منذ تقرير التاسع عن البعثة المؤرخ في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠١ (S/2001/228).

ثانيا - الحالة السياسية

تنفيذ اتفاق أبوجا

٢ - في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، بدأ نهج المسارين الذي اتبعته حكومة سيراليون والمجتمع الدولي يؤدي ثماره، وأحرز تقدم كبير في العملية السلمية لسيراليون. ففي ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١، عقدت اللجنة المشتركة التي تضم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وحكومة سيراليون ولجنة الأمم المتحدة اجتماعا في أبوجا وقررت أن تعقد اجتماعا مع الجبهة المتحدة الثورية لاستعراض تنفيذ اتفاق أبوجا لوقف إطلاق النار المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ (S/2000/1091، المرفق). وقد عُقد ذلك الاجتماع

اجتماع اللجنة المشتركة

٧ - اجتمعت اللجنة المشتركة المذكورة أعلاه في ١٥ أيار/مايو في مقر البعثة في فريتاون. وكان ذلك أول اجتماع يُعقد بين الحكومة، بما في ذلك ممثلو قوات الدفاع المدني، والجبهة المتحدة الثورية على مستوى عال في سيراليون منذ انفجار الأزمة في أيار/مايو ٢٠٠٠. وعُقد اجتماع ثان للجنة المشتركة في ماغبوراكاف في ٢ حزيران/يونيه، كان بمثابة أول زيارة يقوم بها ممثلو الحكومة وقوات الدفاع المدني لمنطقة تتمتع فيها الجبهة المتحدة الثورية بوجود قوي.

٨ - وفي الاجتماع الأول، أصدر قادة قوات الدفاع المدني والجبهة المتحدة الثورية بلاغا مشتركا تعهدوا فيه رسميا بإصدار تعليماتهم إلى مقاتليهم بوقف العمليات القتالية في جميع أنحاء البلد منذ ذلك الحين فصاعدا. ووافقت الأطراف على أن يبدأ برنامج نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الإدماج في ١٨ أيار/مايو حيث تتم عملية نزع الأسلحة المتزامنة لقوات الجبهة المتحدة الثورية وقوات الدفاع المدني في مقاطعتي كامبيا وبورت لوكو، وأن تتم هذه العملية في ٢٨ أيار/مايو. وأُتفق على أن يتم بعد ذلك فورا نشر جيش سيراليون في مقاطعة كامبيا لكفالة أمن المنطقة الحدودية مع غينيا.

٩ - وفي اللقاء الثاني للجنة، تقرر أن يتم تنفيذ المرحلة الثانية لنزع الأسلحة الثانية في نفس الوقت في مقاطعتي كونو وبونتي في حزيران/يونيه. أما العناصر المتبقية من قوات الدفاع المدني والجبهة المتحدة الثورية الموجودة في مقاطعة بورت لوكو، فيتم نزع أسلحتها في لونسار. وأُتفق على أن تلتقي اللجنة المشتركة مرة أخرى في ٣٠ حزيران/يونيه لتتبع في جدول زمني لنزع الأسلحة في جميع المقاطعات المتبقية. ووافق الطرفان على إنشاء أفرقة مشتركة للتوعية تقوم بالترويج لعملية المصالحة في جميع أنحاء البلد. وذكرت الجبهة المتحدة الثورية أنها ستبدأ بإطلاق سراح المحاربين الأطفال

وإعادة الإدماج في المجتمع تضم البعثة وحكومة سيراليون والجبهة المتحدة الثورية لوضع جدول زمني وطرائق لتنفيذ برنامج نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الإدماج في المجتمع. ووجه الاجتماع أيضا نداء إلى الجماعات المتحاربة لإطلاق سراح جميع المختطفين لا سيما المحاربين من الأطفال، وحث الطرفين على تهيئة مناخ يفضي إلى عودة اللاجئين والمشردين داخليا إلى ديارهم.

٤ - ولدى معالجة بعض التفرعات الإقليمية للصراع في سيراليون، اتفق المجتمعون على أن تسحب الجبهة المتحدة الثورية جميع مقاتليها من مقاطعة كامبيا وأن يقوم جيش سيراليون بعد ذلك بالانتشار هناك. وأُتفق على أن يتم نزع أسلحة مقاتلي الجبهة المنسحبون وتسريحهم. وأشارت حكومة سيراليون، من ناحيتها، إلى أن جيشها وشرطتها سيكونان مفتوحين لمن يريد التجنيد فيهما من المحاربين السابقين المسرحين بعد عملية فرز دقيقة.

٥ - وأعلنت حكومة سيراليون أيضا استعدادها لمعالجة بعض الشواغل السياسية للجبهة، ومن ذلك إطلاق سراح بعض قادة الجبهة المحتجزين، وتسهيل تحويل الجبهة المتحدة الثورية إلى حزب سياسي، وتقديم أرض وحيز مكسبي للحزب في فريتاون وفي المحافظات لتمكينه من استيفاء المعايير اللازمة ليصبح حزبا سياسيا.

٦ - وقد أيدت القيادة العسكرية للجبهة المتحدة الثورية في ٦ أيار/مايو نتائج الاجتماع المعقود في أبوجا. وأعلنت الجبهة أيضا أنها لن تُلح بعد ذلك على ضم جيش سيراليون في برنامج نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الإدماج. وأنشأت الحكومة، من ناحيتها، فرقة عمل رفيعة المستوى لتقوم بالإشراف على تنفيذ مقررات أبوجا.

الأطفال جارية. وتوقفت المناوشات بين قوات الدفاع المدني والجبهة المتحدة الثورية في مقاطعة كونو في أعقاب مناقشات مكثفة جرت بين قيادة البعثة والقادة المحليين للفريقين، وقد اتفقوا على البدء فوراً في عملية التسريح في المقاطعة.

١٢ - بيد أنه في ٣٠ أيار/مايو لم تسلّم الجبهة المتحدة الثورية إلى البعثة في ماكينى سوى كمية لا تكاد تُذكر من مواد متنوعة منها ١٠ قطع من الأسلحة، وبعض الأزياء العسكرية والسرر وبطاقات الهوية ومركبتين نُهِتتا بالكامل. وأبلغت البعثة عن وجود مركبات أخرى معطلة بالكامل ومبعثرة على الطريق الممتد بين ماغوراكا وماسينغي، وعن وجود بعض ناقلات أفراد مصفحة، نُزعت منها أسلحتها، في مقاطعتي كونو وكايلاهون. وسلّم بعض المحاربين خلال عملية نزع الأسلحة الجارية بضع بندقيات خاصة بالبعثة. وتواصل البعثة الضغط على الجبهة المتحدة الثورية لتعيد جميع الأسلحة والمعدات التي استولى عليها.

١٣ - وفي أثناء عدة محادثات جرت مع قيادة البعثة، واصل أعضاء الجبهة المتحدة الثورية الإعراب عن قلقهم بشأن أمنهم ووضعهم السياسي في المستقبل. وأعربت قيادة الجبهة المتحدة الثورية بوجه خاص عن اعتقادها بأن العديد من المواطنين في سيراليون يحتفظون بأسلحة قد تُستخدم ضد أعضاء الجبهة المتحدة الثورية. وفي ذلك الصدد، أشاروا إلى أنهم تلقوا تقريراً بتعرض المحاربين السابقين التابعين للجبهة والذين عادوا إلى مجتمعاتهم المحلية إلى مضايقات. وأعربت الجبهة أيضاً عن خوفها إزاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة والحكمة الخاصة. وتقوم البعثة بتنظيم اجتماعات إعلامية مع الجبهة المتحدة الثورية ولزيادة توعيتهم بشأن القضايا المذكورة آنفاً.

والمختطفين في ٢٥ أيار/مايو وإعادة الأسلحة والمعدات التي استولت عليها من فريق المراقبين العسكريين والبعثة في ٣٠ أيار/مايو.

١٠ - وفي الاجتماعات التي عقدتها اللجنة المشتركة، كرر أعضاء وفد الجبهة المتحدة الثورية طلبها بأن تعمل الحكومة على تسهيل تسجيل حزبهم السياسي، وأعربوا عن رأيهم بأن الحكومة المؤقتة ينبغي أن تُشكّل بعد انتهاء فترة الحكومة المكلفة في أيلول/سبتمبر. وأعربت الجبهة المتحدة الثورية أيضاً عن قلقها بشأن تقارير تفيد بأن بعض أعضائها المحتجزين توفوا في الاحتجاز. وفي البداية، أنكر ممثلو الحكومة حدوث أي وفيات بين أعضاء الجبهة المتحدة الثورية المحتجزين. ولكن في الاجتماع الثاني للجنة المشتركة، أكدت الحكومة أن ١٠ محتجزين منهم ٨ أعضاء في الجبهة المتحدة الثورية، ماتوا في السجن خلال الفترة الممتدة بين أيار/مايو ٢٠٠٠ و أيار/مايو ٢٠٠١. وفي ضوء ما أحرز مؤخراً من تقدم في العملية السلمية، أنشأت الحكومة لجنة رفيعة المستوى لتتّظر في الإفراج عن المحتجزين من الجبهة المتحدة الثورية المطلوب مثلهم أمام لجنة تقصي الحقائق والمصالحة.

١١ - وقد تم تقريباً تنفيذ جميع المقررات التي اتُخذت في الاجتماع المعقود في ٢ أيار/مايو في أبوجا وفي اجتماع المتابعة المعقود في ١٥ أيار/مايو في فريتاون. واكتملت حسب الجدول الموضوع، عملية تسريح قوات الجبهة المتحدة الثورية وقوات الدفاع المدني في مقاطعتي كامبيا وبورت لوكو، وانسحاب الجبهة المتحدة الثورية من كامبيا. وبدأ جيش سيراليون في الانتشار في مقاطعة كامبيا في ٢٩ أيار/مايو وأكمل عملية الانتشار في ٣١ أيار/مايو. وأفرجت الجبهة المتحدة الثورية في ٢٥ أيار/مايو عن ٥١٩ طفلاً من الأطفال المحاربين ثم أفرجت عن ١٧٨ طفلاً في ٤ حزيران/يونيه. ولا تزال عملية الإفراج عن المزيد من

الجوانب الإقليمية

المدينة الغينية باميلاب الواقعة على الحدود، اتفق الرئيس كابه وكونتي على إعادة فتح الطريق الرابط بين فريتاون وكوناكري عبر مقاطعة كامبيا.

ثالثا - الوضع العسكري والأمني

١٦ - ظل الوضع العسكري والأمني العام في سيراليون خلال شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل مضطربا، مع ورود تقارير عن وقوع انتهاكات لوقف إطلاق النار قامت بها قوات الدفاع المدني وأكدت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون عدة حالات منها. وتحسن الوضع بعد الاجتماع الذي عقد في أبوجا في ٢ أيار/مايو. وقام ممثلي الخاص، وقائد القوة، الفريق دانييل أوبندي، ونائبه اللواء مارتن لوثر أغواي، بعدة زيارات للمناطق التي شهدت مصادمات بين قوات الدفاع المدني والجبهة المتحدة الثورية في مقاطعة كونو، وذلك في محاولة منهم لإنهاء القتال. وكان يصحبهم في بعض الأحيان موظفون حكوميون ومسؤولون رفيعو المستوى تابعون لقوات الدفاع المدني. وبفضل تلك الجهود، فُتح الحوار بين الوحدات التابعة لقوات الدفاع المدني التي كانت ترحف فيما يبدو نحو كويديو وعناصر تابعة للجبهة المتحدة الثورية في ذلك الموقع، أفضى إلى اتفاق بين الجانبين للشروع في نزع الأسلحة في مقاطعة كونو. وعقب ذلك الاتفاق، سمحت الجبهة المتحدة الثورية لمقاتلي قوات الدفاع المدني بالدخول إلى كويديو حيث سلموا أسلحتهم إلى بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وتم لاحقا إدخال هؤلاء المقاتلين في البرنامج الذي تم تنفيذه في دارو لنزع الأسلحة والتسريح وإعادة الإدماج في المجتمع.

١٧ - وفي ٨ حزيران/يونيه قامت شرطة سيراليون، بمساعدة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، بعملية تطويق وبحث في منطقة هضبة جوبا في فريتاون استجابة لمعلومات وردت بأن عناصر مسلحة كانت تخطط لأعمال شغب في

١٤ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، واصل قادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا جهودهم بشكل نشط للدفع قدما بعملية السلام في سيراليون، ولجابهة الصراعات التي تؤثر على اتحاد نهر مانو. وعقد في ١١ نيسان/أبريل اجتماع قمة استثنائي في أبوجا ضم رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وفضلا عن اتخاذ اجتماع القمة قرارا يتعلق بسيراليون، فإن الاجتماع دعا مجلس الأمن إلى أن يأذن بنشر قوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على امتداد حدود غينيا، وسيراليون، وليبيريا، وأن يساعد على ذلك. وقام اجتماع القمة أيضا بإنشاء لجنة وساطة، تتألف من رؤساء مالي، ونيجيريا، وتوغو، لتشجيع الحوار بين رؤساء دول غينيا وليبيريا وسيراليون. وتم إرسال بعثة تابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى ليبيريا في ١٨ نيسان/أبريل لتتولى تقييم مدى امتثال ليبيريا لمطالب مجلس الأمن الواردة في القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) المؤرخ ٧ آذار/مارس. وكان ممثلي الخاص، أولوييمي أدنينجي، على اتصال منتظم بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وبالقادة الإقليميين، لتبادل المعلومات والاستشارات حول السبل الكفيلة بالدفع قدما بعملية سلام سيراليون، والتصدي للصراعات في منطقة اتحاد نهر مانو.

١٥ - وشهدت روكوبر في ١٨ أيار/مايو حادثة خطيرة في اليوم الأول من القيام بعملية نزع الأسلحة في مقاطعة كامبيا، وذلك عندما أطلقت المدفعية الغينية عدة قذائف على تلك المنطقة. وسافر ممثلي الخاص والرئيس كابه إلى كوناكري في ١٩ أيار/مايو لمناقشة حادثة ١٨ أيار/مايو مع السلطات الغينية، وقد اعتذرت تلك السلطات عن هذا الهجوم الذي عزته إلى قرار اتخذه قائد محلي. ووعدت هذه السلطات بالتعاون من أجل ضمان نجاح عملية نزع الأسلحة في مقاطعة كامبيا. وفي اجتماع عقد في ٣ حزيران/يونيه في

المدينة. وأثناء هذه العملية، عثرت الشرطة على كمية من الأسلحة والذخيرة في منزل أحد كبار الضباط بجيش سيراليون، وقد تم اعتقاله مع ٣٨ شخصا آخرين. ولا يزال التحقيق في هذه القضية جاريا.

نشر بعثة الأمم المتحدة في سيراليون

٢١ - وتعد بعثة الأمم المتحدة في سيراليون للشروع في مرحلة ثالثة من مفهومها للعمليات، وهو مفهوم ينطوي على نشر قوات الأمم المتحدة في المناطق المنتجة للماس وبعض المناطق الحدودية في المحافظة الشرقية. ومع وصول الوحدة الباكستانية، سيتم إنشاء قطاع جديد في الشرق بحلول أيلول/سبتمبر.

٢٢ - وقام المراقبون العسكريون التابعون للأمم المتحدة بالانتشار في ماكينى وماغبوراك خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وهم يقومون بدور رئيسي في رصد وقف إطلاق النار وتنفيذ برنامج نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الإدماج. ويقوم المراقبون العسكريون أيضا بدور ضباط اتصال مع غينيا، ومع جيش سيراليون.

٢٣ - وبالتطلع إلى المستقبل، تقوم بعثة الأمم المتحدة في سيراليون حاليا بتقييم نمط الانتشار الذي ينبغي أن تتخذه القوات والقوام الذي تحتاج إليه في المرحلة الرابعة المحتملة من مفهوم العمليات. وخلال هذه المرحلة الرابعة، يُتوقع أن توسع البعثة من نطاق حضورها في كامل أنحاء البلاد، وذلك لتحقيق جملة أمور منها تقديم الدعم إلى الانتخابات. وستقوم البعثة أيضا ببناء قدرة على الرد السريع. بيد أنه لا يمكن في الوقت الحالي تقييم ما إذا كان ذلك سيتطلب زيادة في القوام المسموح به للبعثة. غير أنه يتوقع حدوث مشاركة تدريجية لجيش سيراليون، بالتنسيق الوثيق مع البعثة، وذلك في المحافظة على الأمن، لا سيما في المناطق الحدودية. وسيمهد ذلك أيضا لتسليم المسؤوليات الأمنية تدريجيا لشرطة سيراليون وجيشها في الوقت المناسب، مما سيسمح بتخفيض تدريجي للبعثة في مرحلة لاحقة.

١٨ - منذ صدور تقريرى الأخير، ارتفع عدد أفراد القوات التابعة للبعثة في سيراليون إلى ١٢ ٧١٨ فردا، (في ٢١ حزيران/يونيه)، وذلك مع وصول كتيبة ثالثة ووحدات دعم من بنغلاديش، ووحدة جوية أوكرانية، ومجموعة متقدمة من الوحدة الباكستانية (انظر المرفق). ويتوقع وصول جميع أفراد الفرقة الباكستانية البالغ عددهم ٣٠٠ ٤ فرد في منطقة البعثة بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

١٩ - وكان من شأن بناء العنصر العسكري للبعثة أن مكنها من تنفيذ المرحلة الثانية من مفهومها للعمليات، والإعداد للمرحلة الثالثة. وتمشيا مع ذلك المفهوم، قامت البعثة بالانتشار في مناطق لونسار، وماكينى، وماغبوراك وتقاطع مانو خلال الفترة بين ٧ و ٢٣ نيسان/أبريل. ومنذ ١٦ أيار/مايو، قامت فرقتان تابعتان للوحدة البنغلاديشية بالحفاظ على وجود دورية بشكل مستمر في كويديو، التي هي مركز رئيسي من مراكز إنتاج الماس. ولعب هذا الحضور (الذي أمكن تحقيقه في وقت أسرع بكثير مما كان متوقعا في الأصل) دورا كأداة لبناء الثقة، ومكن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون من تكوين صورة أكثر اكتمالا للوضع في هذه المنطقة الحساسة.

٢٠ - وإلى جانب عمليات الانتشار السابقة، فإن هذه الدوريات النشطة التي بدأت خلال المرحلة الأولى من مفهوم العمليات قد استمرت. ومن خلال هذه الدوريات الواسعة النطاق، تيسر لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون أن يكون لها حضور في مقاطعة كامبيا قبل الشروع في عملية نزع

الدفاع المدني والجبهة المتحدة الثورية ممثلتان في جميع الهيئات الفنية التابعة للجنة الوطنية المعنية بترع الأسلحة والتسريح وإعادة الإدماج.

٢٦ - وأعلنت الجبهة المتحدة الثورية خلال اجتماع اللجنة المشتركة المعقود في ١٥ أيار/مايو أن مجموع مقاتليها يبلغ ١٠.٠٠٠ مقاتل منتشرين في كامل أنحاء البلد. وأعلنت قوة الدفاع المدني أن مجموع مقاتليها يبلغ ١٥.٠٠٠ مقاتل، غير أنهما ذكرت أن ذلك العدد يمكن أن يصل إلى ٢٠.٠٠٠ مقاتل لأن الكوادر العاملة في قوة الدفاع المدني هم من المتطوعين وليسوا من المقاتلين المجندين. وأعلن الطرفان أيضا عن أعداد وأنواع الأسلحة التي بحوزتهما.

٢٧ - وتم في مقاطعتي كامبيا وبورت لوكو تسريح ما مجموعه ٣٥٠٢ من المقاتلين (١٠٩٦ مقاتلا تابعين للجبهة المتحدة الثورية و ٢٤٠٦ مقاتلين تابعين لقوة الدفاع المدني) وذلك في الفترة ما بين ١٨ و ٣١ أيار/مايو. وكان هناك ١٨٤ طفلا مقاتلا تابعين للجبهة المتحدة الثورية و ١٢٣ طفلا مقاتلا تابعين لقوة الدفاع المدني. ومنذ ذلك الحين استمرت عملية نزع الأسلحة في لونسار، حيث جرد من السلاح ٢٤٩ مقاتلا من المحاربين السابقين التابعين للجبهة و ٢٣٧ من المقاتلين التابعين لقوة الدفاع المدني. ويبلغ مجموع المحاربين السابقين الذين جردوا من السلاح منذ ١٨ أيار/مايو ٦٦٩ ٥ مقاتلا منهم ١٨٠٨ مقاتلين من الجبهة المتحدة الثورية و ٣٨٦١ مقاتلا من قوة الدفاع المدني. وبلغ عدد قطع الأسلحة التي جمعت خلال هذه الفترة ٢٩٩١ قطعة بالإضافة إلى أكثر من ١٥٠.٠٠٠ طلقة من الذخيرة المتنوعة. وتجدر ملاحظة أن الأسلحة التي سلمتها الجبهة المتحدة الثورية في مقاطعة كامبيا كانت من نوعية صالحة للاستخدام وشملت عددا من الأسلحة الثقيلة.

٢٤ - واستمر الجيش في برنامجه للتدريب وإعادة التشكيل، بمساعدة المملكة المتحدة. لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وسيشمل هذا البرنامج في وقت قريب المقاتلين السابقين الذين تم نزع أسلحتهم في مقاطعتي كامبيا وبورت لوكو، والذين اجتازوا اختبار الفرز. وحتى يتسنى ضمان درجة من الحياد والموضوعية، فإن حكومة سيراليون قد دعت البعثة إلى المشاركة في عملية فرز المقاتلين السابقين الذين يرغبون في الانضمام إلى الجيش. وستكون عناصر قوات الدفاع المدني والجبهة المتحدة الثورية ممثلين أيضا في لجنة الاختيار.

رابعا - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج نزع السلاح والتسريح

٢٥ - استؤنف تنفيذ برنامج نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الإدماج في ١٨ أيار/مايو تمشيا والقرار الذي اتخذته اللجنة المشتركة في اجتماعها المعقود في ١٥ أيار/مايو. وفي هذا الاجتماع، اتفقت الأطراف على أنه بالإضافة إلى معسكرات نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الإدماج الموجودة بالفعل في كل من بورت لوكو، وبو، ومويامبا، وكينيما، ودارو، ستقام معسكرات إضافية في كل من ماكيبي، ولونسار، وكماكوي، ومازيغي، وكويدو، وبونجييهون وبونث. وستشغل البعثة أيضا وحدات نزع سلاح متنقلة. وسيقيم قدامى المقاتلين التابعين للجبهة المتحدة الثورية في معسكرات مدة تصل إلى ٤ أسابيع، بينما سيظل المقاتلون التابعون لقوة الدفاع المدني في معسكرات لفترة أقل. وسيتلقى المحاربون السابقون بالمعسكرات إحاطة توجيهية فضلا عن إحاطة بشأن الفرص التي تتاح لهم خلال مرحلة إعادة الإدماج. وستتولى آلية رصد تنفيذ برنامج نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الإدماج بمشاركة قوة الدفاع المدني والجبهة المتحدة الثورية. وفضلا عن ذلك، ستكون قوة

الغاب. وتم خفض المستحقات النقدية للمقاتلين نتيجة لإلغاء دفع بدل السلامة المؤقت وفي العملية الحالية لا يحصل المحاربون السابقون عند تسريحهم إلا على مبلغ صغير كبديل نقل قيمته ١٥ دولارا. وأشارت الحكومة إلى أنها ستزود المحاربين السابقين في المستقبل بإمدادات غذائية، وبعض المواد وبمبلغ نقدي لمساعدتهم في الحصول على مأوى وبالمواد الغذائية والرعاية الصحية. ويبلغ مجموع قيمة المواد نحو ٢٠٠ دولار لا يحصل عليها المحاربون السابقون إلا بعد تسجيلهم في مركز إقليمي لإعادة الإدماج.

٣١ - ووضعت الحكومة برنامج إعادة إدماج قصير الأجل للمحاربين السابقين مدته ٦ أشهر يبدأ في غضون ثلاثة أشهر بعد تسريحهم. وتشمل الفرص المتاحة في إطار هذا البرنامج ما مجموعه ٣٠٥٥ فرصة في مجال التدريب المهني، والزراعة، والتدريب الصناعي، والأشغال العامة، وإعادة إدماج الأطفال ودعم المعالين. وفي إطار الإعداد لاستيعاب المحاربين السابقين في الجيش، تم إنشاء مركز احتجاز مؤقت لإيواء المجندين المحتملين لكل من الجيش والشرطة في كابالا.

٣٢ - بيد أنه لا تزال هناك فجوات خطيرة في برنامج إعادة الإدماج بما في ذلك انعدام الربط بين التسريح وإعادة الإدماج؛ والنقص في الموارد اللازمة لتقديم المساعدة فيما بعد فترة إعادة الإدماج القصيرة الأجل؛ وانعدام التنسيق مع خطة إعادة الإدماج العسكرية وضعف الصلات مع البرامج الموازية والممولة ثنائيا في مجال إعادة الإدماج المحلي. وينبغي أيضا إدراك أن فرص إعادة الإدماج القصير الأجل المتاحة من خلال برنامج نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الإدماج لا تضمن توفير العمل على المدى الطويل أو أشكال توليد الدخل الأخرى، وهذا يتوقف على انتعاش الاقتصاد. وكذلك ينبغي اتخاذ الترتيبات اللازمة لمتابعة أحوال المحاربين السابقين لضمان إدماجهم بنجاح في المجتمع والحيلولة دون نشوء مجموعة محرومة يمكن أن تشكل خطرا على استقرار

٢٨ - وخلال عملية نزع الأسلحة في المقاطعتين المذكورتين أعلاه، تبين أن أماكن الإقامة بمعسكر نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الإدماج في بورت لوكو لم تكن كافية مما أدى إلى الاكتظاظ ونقص في المياه. وللتغلب على هذه المشكلة، كان لا بد من تسريح بعض المقاتلين التابعين لقوة الدفاع المدني بإعادتهم إلى قراهم، بينما كان لا بد من صرف الآخرين في وقت مبكر من المعسكر. وقبل صرف المحاربين القدماء قدم لهم ضباط الجيش والشرطة في سيراليون معلومات بشأن الإجراءات والمعايير المتعلقة باستيعابهم في الجيش والشرطة.

٢٩ - وواصلت اليونيسيف تنظيم الدعم للمحاربين السابقين من الأطفال، بينما واصل برنامج الأغذية العالمي تقديم الدعم الغذائي اللازم في مواقع نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الإدماج. وكرد فعل على تعجيل تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، قامت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون بتبسيط تنظيمها الداخلي حتى تتمكن من تلبية الطلبات المقدمة للبعثة في هذا المجال بصورة أفضل. ويعقد فريق عامل معني بترع الأسلحة والتسريح وإعادة الإدماج، يشمل عناصر عسكرية ومدنية، اجتماعات منتظمة وينسق مع اللجنة الوطنية المعنية بترع الأسلحة والتسريح وإعادة الإدماج. وفي الوقت نفسه، قد يكون من الضروري أن تقدم البعثة دعما إضافيا إلى اللجنة وسد أي فجوات حاسمة بقدر ما تسمح به طاقتها، وذلك لضمان إنجاز برنامج نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الإدماج بنجاح.

إعادة الإدماج

٣٠ - يتسم جانب إعادة الإدماج في برنامج نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الإدماج بأهمية رئيسية في نجاح البرنامج ككل. وما لم تتاح لقدامى المقاتلين فرص إعادة إدماج فعالة وكافية، فإنهم ربما يلجأون إلى اللصوصية ويعودون إلى

قرارهم النهائي للمساهمة في هذا الجهد الحاسم في أقرب وقت ممكن نظرا لأن إمكانية التنفيذ الناجح لبرنامج نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الإدماج ما تزال محدودة نسبيا كما أن وتيرة الأحداث يمكن أن تتجاوز قريبا جدا الموارد المتاحة. ولا يمكن لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، هذا البرنامج الحيوي في نجاح عملية السلام الشاملة أن يفشل بسبب عدم توفر الموارد.

٣٥ - وكجزء من برنامج نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الإدماج قامت البعثة بتدمير ما مجموعه ٨٠٠ ١٠ قطعة سلاح جمعتها من المحاربين السابقين. وتم تحويل هذه الأسلحة إلى معدات زراعية وغيرها. فضلا عن ذلك تم تدمير ٩٦٠ ٦ قطعة متفجرة تم جمعها قبل ١٨ أيار/مايو ٢٠٠١.

خامسا - الحكم وتثبيت الاستقرار

٣٦ - خلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت البعثة تحسين وتعزيز تواجدها وعملياتها المدنية بغية الاستفادة من الفرص التي يتيحها التقدم المحرز على الجبهتين السياسية والأمنية. وتحقيقا لهذه الأهداف، أقامت البعثة علاقات وآليات تعاونية مع الشركاء الوطنيين والخارجيين. وقد ثبتت الأهمية البالغة لهذا التنسيق أثناء مسار عملية انتشار البعثة والدفع الذي حققه برنامج نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الإدماج، مما أتاح فرصا لإعادة توفير الخدمات والمرافق الأساسية في مناطق كان يتعذر على الحكومة وجماعة المنظمات الإنسانية الوصول إليها.

استعادة الدولة لسلطتها

٣٧ - واصلت البعثة تعاونها مع الحكومة في الجهود الرامية إلى بسط السلطة المدنية في جميع أنحاء البلد، وإيلاء أهمية خاصة لإعادة الخدمات العامة الأساسية في المناطق التي انتشرت فيها البعثة مؤخرا. لذا فقد تم تعيين موظفين من

البلد والمنطقة دون الإقليمية كما حدث في الماضي. وفي هذا الصدد، يتعاون البرنامج الإنمائي مع اللجنة الوطنية للإعمار وإعادة التوطين والتأهيل من أجل إيجاد فرص للدخل للمحاربين السابقين في مقاطعة كامبيا فضلا عن تقديم الدعم لعملية متابعة أحوالهم.

٣٣ - وتلقت البعثة مؤشرات عديدة من كل من القيادة والمحاربين السابقين التابعين لقوة الدفاع المدني والجبهة المتحدة الثورية تدل على عدم وضوح فهمهم فيما يتعلق بدعم المحاربين السابقين في مجال إعادة الإدماج. وسيكون من المهم بالنسبة للحكومة أن تقوم بمساعدة البعثة بتعزيز حملات توعية قدامى المقاتلين وإرشادهم، وذلك حتى لا تحوهم آمال غير واقعية أو تصيبهم خيبة أمل يمكن أن تؤدي كما حدث في الماضي إلى حالات من الاضطرابات وعدم الاستقرار.

٣٤ - وفي ١١ و ١٢ حزيران/يونيه، قام البنك الدولي بتنظيم مؤتمر للمانحين في باريس هدفه الرئيسي توليد الدعم المالي لبرنامج نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الإدماج من خلال الصندوق الاستثماري المتعدد الجهات المانحة الذي يديره البنك الدولي. وفي المؤتمر، قدمت الحكومة، التي شمل وفدوا عضوا رفيع المستوى من الجبهة المتحدة الثورية، قدمت استراتيجيتها في المستقبل، لا سيما خططها المتعلقة بإعادة إدماج المحاربين السابقين في الأمدين القصير والمتوسط. ويواجه حاليا برنامج نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الإدماج عجزا ماليا قدره ١٧,٥ مليون دولار لعام ٢٠٠١ و ١٣,٩ مليون دولار لعام ٢٠٠٢. ويتوقع أن تنفذ الموارد التي تخصصها الحكومة لبرنامج نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الإدماج بحلول آب/أغسطس من هذا العام. وفي حين لم تقدم تبرعات في المؤتمر، كان رد فعل العديد من الوفود إيجابيا إزاء تقارير التقدم المحرزة في الميدان والخطط التي عرضتها الحكومة. وأدعو المانحين إلى تحديد

٣٩ - وتمثل عملية إعادة تواجد الشرطة المدنية في جميع أنحاء البلد عنصرا آخر بالغ الأهمية من عناصر الحكم وتثبيت الاستقرار. لذا فإنه خلال الفترة قيد الاستعراض تركزت أنشطة البعثة في هذا المجال على مساعدة قوة شرطة سيراليون في مجال تدريب مجندي الشرطة الجدد، وتقديم المشورة في مجال طرق التحقيق، ودعم نشر عناصر الشرطة في جميع أنحاء البلد والإشراف على بناء أو إعادة تأهيل مخافر الشرطة. وجرى نشر مستشارين من الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في ماكينسي ولونسار لكي يقدموا يد المساعدة في النشر المزمع إجراؤه لشرطة سيراليون في المنطقة. ويقوم المستشارون بالتعاون مع القوة المخصصة لتطوير شرطة الكمنولث في مجال الأنشطة التدريبية. وأعتزم في المستقبل القريب استعراض دور مستشاري الشرطة المدنية التابعين للأمم المتحدة في البيئة الحالية السائدة في سيراليون وتقديم توصيات إلى مجلس الأمن في الوقت المناسب.

٤٠ - وانتشرت شرطة سيراليون بنجاح في كامبيا. ويجري حاليا الإعداد لخطط لنشر أفراد من الشرطة في لونسار وماكينسي وماجبوراكا. وتنبغي الإشارة إلى أن الجبهة المتحدة الثورية لا تقوم بوضع أي عقبات في طريق انتشار الشرطة ومسؤولي الصحة والتعليم في المناطق التي تتواجد فيها.

٤١ - ورغم ما أحرز من تقدم مشجع في الآونة الأخيرة، فإن عملية استعادة الدولة لسلطتها لا تزال تواجه تحديات كبيرة. فنظرا إلى الصعوبات المالية الحادة التي تواجهها الحكومة، فإن قدرتها على تلبية الاحتياجات الهائلة المتعلقة بإعادة التأهيل وتقديم الخدمات الأساسية لا تزال محدودة جدا. كما أن الشواغل الأمنية لا تزال بالغة الخطورة في مناطق واسعة من البلد مما ثنى موظفي الحكومة في بعض الأحيان عن العودة إلى وظائفهم. وأخيرا، فإن هناك درجة معينة من القصور أدت إلى تأخيرات في تقديم الخدمات الحكومية، بما في ذلك في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة.

الأمم المتحدة معنيين بالشؤون المدنية في لونسار وماكينسي وماجبوراكا وكامبيا لتيسير عودة الخدمات الحكومية، ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. ومنذ تقرير الأخير، قامت البعثة بتوفير التوجيه والدعم في مجال النقل والإمداد لعمليات مسح البنى الأساسية والخدمات العامة الحكومية في عدة بلدات تقع في الإقليم الشمالي. وساعد اشتراك الجبهة الثورية المتحدة وممثلي الحكومة في عمليات المسح تلك في بناء الثقة بين الطرفين. وفي جميع الحالات، أكدت عمليات المسح أن معظم البنى الأساسية الحكومية قد تضررت وأن معظم الخدمات العامة غير متوفرة. وستجري عمليات مسح مماثلة في الإقليم الشرقي في أعقاب مواصلة البعثة لانتشارها.

٣٨ - وبدعم مشترك من البعثة ومكتب منسق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإنه من المتوقع أن تقدم الحكومة قريبا إلى شركائها الوطنيين والدوليين عرضا بالاحتياجات الملحة من المساعدة الإنسانية فضلا عن أولوياتها المتعلقة بترميم البنى الأساسية في البلد. وفي غضون ذلك، قامت البعثة بتشجيع الحكومة على استئناف تقديم الخدمات الاجتماعية الحرجة، وبخاصة في مجالي الصحة والتعليم، في المناطق التي انتشرت فيها مؤخرا. وقد أحرز تقدم محدود من جراء إعادة افتتاح مستوصفات في لونسار، وإعادة إنشاء مدارس في ماكينسي، وتوزيع البذور في الإقليم الشمالي، بدعم من اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة. وبناء على طلب من وزارة التعليم، قامت البعثة أيضا بتيسير إجراء الفحص الوطني السنوي لطلاب المدارس الابتدائية في ماكينسي وماجبوراكا وبومبونا وكابالا، وهي المدن التي انسحب منها مسؤولو الوزارة في السابق. وتقوم البعثة أيضا بدعم إصلاح وتعزيز نظام الإدارة على مستوى المقاطعة والمناطق الخاضعة لرؤساء القبائل في جميع أنحاء البلد.

سادسا - الانتخابات

٤٣ - بناء على التقدم الحالي المحرز في عملية نزع السلاح، يبدو أن الاحتمال يتزايد في أن تتمكن الحكومة من تنظيم انتخابات خلال الفصل الجاف المقبل (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ - أيار/مايو ٢٠٠٢). وتزعم الحكومة في الوقت الحالي إجراء الانتخابات في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام. وبناء على هذا التاريخ المستهدف، فإن لجنة الانتخابات الوطنية انتهت من عملياتها التحضيرية لما قبل الانتخابات، بما في ذلك وضع خطة استراتيجية، وجدول زمني وميزانية للانتخابات. وتلقى اللجنة معظم ما تحصل عليه من مساعدة فنية من الكمنولث والمؤسسة الدولية لنظم الانتخابات. واستشارت اللجنة منظمات حكومية وتقليدية وسياسية ووطنية بشأن اختيار النظام الانتخابي الذي ستعتمده في الانتخابات المقبلة. ويبدو أن الأغلبية العظمى من عامة الناس في سيراليون يؤيدون نظاما تأسيسيا من عضو واحد وستترتب على هذا النظام نتائج كبيرة تقنية ومالية وتنفيذية ستؤثر أيضا على الوقت اللازم لعملية التحضير للانتخابات.

٤٤ - ومن المعزوم أن تشتمل المرحلة المقبلة من التحضيرات الانتخابية حملة تثقيف مكثفة في مجال التربية المدنية مصممة لتزويد الناحيين بالمعلومات وتثقيفهم وتوعيتهم، وستبدأ الحملة في تموز/يوليه عام ٢٠٠١. وستعقبها مباشرة عملية تسجيل على نطاق البلد لأسماء الناحيين المحتملين الذين يقدر عددهم بـ ٢,٧ مليون ناخب. وستنطوي عملية التسجيل على تسجيل سكان سيراليون المؤهلين، وعرض السجل المؤقت للناحيين، والاستماع إلى الادعاءات والاعتراضات الناشئة عن العرض وطباعة السجل النهائي للناحيين. وستشتمل المرحلة الحاسمة التالية التي تسبق إجراء الانتخابات على تعيين المرشحين، والحملة السياسية وتحضير المواد

والتحدي الرئيسي الذي قد تواجهه الدولة يتمثل في بسط سيطرتها وفرض القانون والنظام في مناطق إنتاج الماس. وستكون سيراليون بحاجة إلى دعم وتشجيع مستمرين من المجتمع الدولي بغية التغلب بنجاح على هذه الصعوبات المتعلقة بالتنظيم والقدرات.

إعادة التأهيل

٤٢ - بغية إعادة تأهيل المجتمعات المحلية التي تضررت من جراء الحرب، قدم صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لسيراليون دعما مباشرا للأنشطة التي تقوم بها البعثة لبناء السلام في جميع أنحاء البلد. وقد قدم الصندوق الاستئماني حتى الآن المساعدة - التي غالبا ما كانت تشارك فيها وحدات من قوة البعثة - من أجل إعادة بناء مخافر الشرطة، وهذه المخافر ذات أهمية حيوية لصون الأمن الهش، وإصلاح البنى الأساسية الاجتماعية مثل المدارس، ودعم ضحايا العنف الجنسي والاضطلاح بأنشطة التوعية بأهمية السلام وحملات حقوق الإنسان. وفي أثناء ما تحرزه عملية السلام من تقدم بنشر وحدات تابعة للبعثة، فإنه يعاد تحديد مهام الصندوق الاستئماني للتركيز على مجالين من مجالات دعم تثبيت الاستقرار: 'أ' برامج التأثير السريع لدعم استعادة الحكومة لسلطتها؛ 'ب' وتقديم الدعم الأولي القصير الأجل للسكان الذين تأثروا بالحرب في مناطق انتشار البعثة. وقد استهلكت تقريبا التبرعات التي قدمت للصندوق الاستئماني حتى الآن وسيحتاج دعم المرحلة الجديدة لعملية السلام إلى موارد جديدة. وإضافة إلى الصندوق الاستئماني، قامت البعثة بالتفاوض على اتفاق مع وزارة الصحة للسماح لوحدات القوة التابعة للبعثة بتوزيع أدوية بالغة الأهمية على السكان المحليين الذين لا تصلهم خدمات الحكومة في الوقت الراهن.

توسيعها تدريجياً في ضوء التقدم المحرز في الاستعدادات الانتخابية.

٤٨ - ومن حيث المبدأ، فإن رصد العملية ينبغي أن يبدأ فور الشروع في العملية التحضيرية للانتخابات في جميع أنحاء البلد، وينبغي أن يشمل مجموعة كبيرة من الجهات الفاعلة والمنظمات الدولية، بما فيها منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٤٩ - وغني عن البيان أن من اللازم توفر عدة شروط رئيسية قبل أن يتسنى عقد الانتخابات بصورة فعالة وفي جو خال من العنف والتخويف وهي: نزع أسلحة الجبهة المتحدة الثورية وقوات الدفاع المدني كاملة، ونشر البعثة، وانتشار الجيش السيراليوني في بعض المناطق لتوفير الأمن في جميع أرجاء البلد؛ والوصول إلى حل أنحاء البلد لتسجيل الناخبين والتثقيف في مجال التربية المدنية، واتخاذ تدابير لاستقبال المشردين داخلياً واللاجئين السيراليونيين. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي السماح لأعضاء الجبهة المتحدة الثورية الذين نزع أسلحتهم وتم تسريحهم بالمشاركة في الحياة السياسية للبلد. وعليه، فإنني أشجع الحكومة على توفير مساعدة إضافية لتيسير تحول الجبهة المتحدة الثورية إلى حزب سياسي.

سابعاً - الإعلام

٥٠ - واصلت البعثة تعزيز قدرتها على نشر المعلومات الرامية إلى تعزيز عملية السلام وبرنامج نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الإدماج، وتحسين فهم الجمهور لدور البعثة والأمم المتحدة. وقد عقدت البعثة اجتماعات للتوعية مع الجماعات المحلية، بما فيها هيئات الشباب والمنظمات النسوية وقدماء المحاربين والصحفيون، وهي بصدد استخدام الكوميديين والفنانين المحليين والتلفزة المحلية في حملات التوعية التي تقوم بها. ونظمت حدثين عامين ناجحين هما: مسيرة

الانتخابية. وهذه المرحلة ستتطلب زيادة المساعدة التي تقدمها البعثة.

٤٥ - واستعداداً لمشاركة الأمم المتحدة في الانتخابات، أوفدت الأمانة العامة بعثة تقييم إلى سيراليون في أيار/مايو ٢٠٠١ لكي تستعرض مع لجنة الانتخابات الوطنية والبعثة وغيرهما من الشركاء طبيعة الدعم الذي قد يلزم من الأمم المتحدة وتوقيته. وقد قدمت البعثة حتى الآن مساعدة لتنسيق الدعم الدولي للانتخابات. وسبق للبرنامج الإنمائي أن اتخذ إجراء بشأن حشد التمويل والدعم المتعلق بالإمداد والنقل من شركاء خارجيين. وتعهد مانحون ثنائيو الطرف بدفع مبلغ كبير من الموارد المالية اللازمة.

٤٦ - وفي ١٠ حزيران/يونيه، وجهت اللجنة الوطنية للانتخابات رسالة إلى ممثلي الشخصي تلتزم فيها من الأمم المتحدة الحصول على مساعدة تقنية وسوقية لإجراء الانتخابات. وتشمل تلك المساعدة إتاحة فريق لمراقبة العملية الانتخابية وسائل نقل واتصال، وتوفير الأمن في مجموع مراحل العملية. وأعتزم الاستجابة لهذا الطلب وفقاً لولاية البعثة بموجب القرار ١٢٧٠ (١٩٩٩) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.

٤٧ - وعلاوة على ميادين الدعم المشار إليها في الفقرة السابقة، أتوقع أن تضطلع القدرات الإعلامية للبعثة أيضاً بدور مهم كذلك في دعم العملية الانتخابية. وجلي أن أي دعم تقدمه البعثة في الانتخابات سيستلزم موارد إضافية، بما في ذلك تحقيق زيادة تدريجية في قدرتها الانتخابية وفقاً للمراحل الموصوفة أعلاه. وفي هذا الصدد، أعتزم تقديم مزيد من التوصيات المحددة إلى مجلس الأمن في أقرب وقت ممكن استناداً إلى خطة انتخابية معدة إعداداً جيداً. وفي الوقت الراهن، أنوي إنشاء وحدة انتخابية صغيرة داخل البعثة يتم

داخليا إلى ديارهم. وشرع موظفو حقوق الإنسان في القيام بزيارات إلى لونسار وماغبوراك. وتزعم البعثة القيام بزيارات لرصد حقوق الإنسان في جميع المناطق التي تنتشر بها. وفي ٢ أيار/مايو، فتحت البعثة مكتبا لحقوق الإنسان في كينيمبا، وتزعم أيضا فتح مكاتب إضافية في المناطق الأخرى.

٥٤ - وفي ١٢ أيار/مايو، أعادت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين مجموعة تتألف من ٢٣ لاجئا غينيا فروا من الاعتقال الذي كانوا فيه لدى الجبهة المتحدة الثورية في كايلاهون. وقد أطلق سراح ٢٤ غينيا آخرين في مستهل حزيران/يونيه، فيما يزعم أن العديد يوجدون رهن الاحتجاز لدى الجبهة المتحدة الثورية أو قريبا من كايلاهون. ويقال إنهم اعتقلوا خلال غارات الجبهة المتحدة الثورية داخل غينيا. وتدل المقابلات التي أجريت مع الذين أطلق سراحهم على أن العديد منهم تعرضوا لانتهاكات من بينها الاغتصاب. وتتعاون البعثة والمفوضية السامية في جهودهما من أجل تحديد مكائهم وإطلاق سراحهم.

٥٥ - وما زال نحو ٢٦٥ شخصا مشتبه في أن الحكومة قد احتجزتهم رهن الاعتقال، بمن فيهم عشر نساء، دون توجيه تهمة إليهم أو تيسير اتصالهم بمستشار قانوني وذلك منذ أيار/مايو ٢٠٠٠. ومنذ أيلول/سبتمبر، سمح للبعثة بالقيام بزيارات إلى السجن المركزي بفريتاون شريطة أن تجري جميع المناقشات مع المحتجزين بحضور موظفي السجن. بيد أنه وضعت قيود على الوصول إلى السجن منذ أعمال الشغب التي قام بها بعض المحتجزين يوم ١٤ آذار/مارس. وجرى نقل بعض المحتجزين إلى مواقع أسلم لم يكشف عنها. وفي إثر الضغوط التي مارستها البعثة، سمحت الحكومة باستئناف الزيارات اعتبارا من ٧ حزيران/يونيه.

نسائية من أجل السلام على نطاق البلد وأول حفل موسيقي خلال ما يزيد عن عقد من الزمن في ماكين، وقد شارك فيه أحد أشهر نجوم الأغنية الشعبية في سيراليون. وحضر الحفل عدة مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى. وتم الشروع مؤخرا في تنظيم مسرحية متجولة على نطاق البلاد حول موضوع المصالحة.

٥١ - ووسعت إذاعة البعثة نطاق نشاطها داخل البلد والمنطقة الفرعية من خلال البث على الموجة القصيرة فضلا عن الترددات المضمنة. وتبذل جهود من أجل إنشاء أجهزة إرسال في مغبوراك و بومما سيوسع نطاق بث إذاعة البعثة ليشمل معظم أنحاء البلد. وستعقد دورة تدريبية لصالح الصحفيين المحليين في أواخر حزيران/يونيه.

ثامنا - حقوق الإنسان

٥٢ - رغم التقدم المحرز في الفترة الأخيرة، لا تزال حالة المشردين داخليا والعائدين إلى سيراليون تشكل مصدر قلق كبير. فإلى عهد قريب والتقارير الواردة من المشردين داخليا والعائدين تشير إلى أن جماعات مسلحة ارتكبت انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي ضد السكان المدنيين في سيراليون، بما في ذلك الاغتصاب وتدمير المنازل. وتقول التقارير إن تلك الانتهاكات وقعت عندما كانت القوات الغينية تلاحق مقاتلي الجبهة المتحدة الثورية الذين قاموا بعمليات في غينيا. وقد تمكنت البعثة والمنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان من توثيق بعض الانتهاكات المرتكبة في مقاطعة كامبيا. كما وردت تقارير عن تعرض القرى لهجمات جوية، مما تسبب في حدوث إصابات واسعة النطاق في أوساط المدنيين.

٥٣ - ومع ذلك، فإن انتشار قوات البعثة في ماكين وماغبوراك، إلى جانب عملية نزع الأسلحة في مقاطعتي كامبيا وبورت لوكو، قد مكنا من عودة بعض المشردين

حماية الأطفال

المصالحة. وتحصل لجنة تقصي الحقائق والمصالحة على دعم هائل من السيراليونيين الذين يدركون ماهية المؤسسة ودورها. وفي رأيي، الإسراع إلى أقصى قدر ممكن في الأعمال التحضيرية للجنة أمر حيوي.

٥٩ - وتعمل البعثة أيضا مع وزارة العدل ومكتب وزير العدل على إعادة المحاكم المحلية إلى وضعها السابق في الإقليم الشمالي، وعلى توعية أفراد الجبهة المتحدة الثورية وقوات الدفاع المدني والمحاربين السابقين والسكان المحليين بأهداف وإجراءات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة. وبالإضافة إلى ذلك، تنظم البعثة حوارا وجها لوجه لغرض المصالحة بين ممثلي الجبهة المتحدة الثورية وزعماء القبائل، وتشجع برامج الأشغال العامة من أجل تمكين المحاربين السابقين من العمل مع السكان المحليين لإعادة بناء مجتمعاتهم المشتركة.

٦٠ - وواصلت الأمانة العامة مناقشتها مع الدول الأعضاء المهتمة بالموضوع بشأن تمويل المحكمة الخاصة. ويقدر في الوقت الراهن أن المحكمة الخاصة ستحتاج إلى حوالي ٥٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من التبرعات للسنوات الثلاث الأولى. وحتى هذا التاريخ، أعلن المانحون عن تبرعات تبلغ ٣٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وفي هذا الصدد، أناشد المانحين أن يقدموا تبرعات إضافية، تمكن من إنشاء المحكمة الخاصة.

عاشرا - الجوانب الإنسانية

٦١ - ومن بين السمات الرئيسية للفترة قيد الاستعراض تحسن إمكانية التنقل في مختلف أنحاء البلد. وكان من شأن نشر قوات حفظ السلام التابعة للبعثة في لونسار وماكينى وكامبيا ونشر دوريات في منطقة كونو بالإضافة إلى التقدم المحرز في عملية نزع الأسلحة أن فتحت مناطق جديدة في البلد لتقديم المعونة الإنسانية. وتعمل الآن الوكالات والمنظمات الإنسانية في كل هذه المناطق، ويُعتمد توسيع

٥٦ - خلال الفترة قيد الاستعراض، أفرج عن حوالي ١٠٠٠ طفل مخطوف ومفصول عن أهله، علما بأن الجبهة المتحدة الثورية أفرجت عن الأغلبية الساحقة منهم (أكثر من ٨٧٠ طفلا). والأطفال المفرج عنهم هم الآن في رعاية وكالات حماية الأطفال. وأنشأت الجبهة المتحدة الثورية لجنة إقليمية معنية بالإفراج عن المحاربين من الأطفال، واللجنة مرتبطة ارتباطا مباشرا بالبعثة، وبوكالات حماية الأطفال في المنطقة. وكانت عملية لم شمل الأسر ناجحة نسبيا. وتحرص البعثة من خلال مرافق الإعلام فيها ومبادراتها في الشؤون المدنية على أن تصل جميع المعلومات والرسائل المتعلقة بلم شمل الأسر وإعادة اندماج الأطفال في المجتمع إلى جميع قطاعات المجتمع.

تاسعا - لجنة تقصي الحقائق والمصالحة والمحكمة الخاصة

٥٧ - تم إحراز بعض التقدم فيما يتعلق بإنشاء لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة. ووافق ممثلي الخاص ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على برنامج مفصل لدعم المرحلة التحضيرية للجنة. وجمع الأموال اللازمة للجنة الأولوية الآن، ووافقت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على تنسيق هذه الجهود.

٥٨ - وتلقى ممثلي الخاص، بوصفه منسقا لعملية الاختيار، ٥٩ ترشيحا لشغل ٤ مناصب للمفوضين الوطنيين في لجنة تقصي الحقائق والمصالحة. وعلى المستوى الدولي، أحرزت أيضا المفوضة السامية لحقوق الإنسان تقدما في تحديد المرشحين الملائمين. وداخل سيراليون، ساعدت عملية الترشيح التي أعطيت لها دعاية واسعة النطاق في زيادة وعي الجمهور بلجنة تقصي الحقائق والمصالحة. وبذلت جهود هائلة للحرص على جعل السيراليونيين هم أصحاب هذه العملية، وإدراج الهياكل والأساليب التقليدية في عملية

أوثق بين البعثة ومكتب منسق الشؤون الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي تقدم المساعدة الإنسانية.

حادي عشر - التطورات الاقتصادية

٦٥ - ساعد التقدم الأخير في عملية السلام وتحسن حالة الأمن على تحسن الحالة الاقتصادية في البلد. واستمرت السيطرة على التضخم، كما تم تعزيز الميزان التجاري والاحتياطي من النقد الأجنبي. وأدى توفر النقد الأجنبي إلى تحسن قيمة العملة المحلية مقابل دولار الولايات المتحدة. وساعدت سياسات الاقتصاد الكلي الحذرة التي استمرت الحكومة في تنفيذها على تحقيق انتعاش اقتصادي.

٦٦ - وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، فإن الحالة الاقتصادية والمالية العامة للبلد تظل صعبة للغاية. وقد شلت الحالة الاقتصادية بسبب ١٠ سنوات من النزاع الأهلي، وظل الفقر منتشرًا ومتفشياً. ولم يكن نمو الصادرات مواكبا للزيادة في الواردات. أما الإنتاج الزراعي فأخذ في الازدياد على الرغم من بطئه، ولم يتسن الوصول إلى مناطق الإنتاج الرئيسية. وما زالت مناجم البوتيل والبوكسيد التي تمثل مصدرا كبيرا للدخل متعطلة. وازدادت الواردات ازديادا حادا مع استئناف عملية إعادة التأهيل وأنشطة أعمال البناء. وظلت الديون الداخلية ولا سيما الديون الخارجية للبلد عبئا كبيرا على الاقتصاد. وتُقدَّر نسبة خدمة الديون إلى الصادرات بـ ٥٥ في المائة خلال عام ٢٠٠٠. ويؤمل أن سيراليون ستستفيد من تخفيف عبء ديونها بموجب المبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

٦٧ - وردا على هذه التحديات، اتبعت الحكومة مع مؤسستي بريتون وودز نهجا مؤلفا من مرحلتين في استراتيجية لتخفيف حدة الفقر. وخلال الفترة الانتقالية بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢، ستركز الجهود على تعزيز

نطاق أنشطتها. ويواصل اللاجئون العودة إلى سيراليون عن طريق البر والبحر، وكثير منهم عادوا إلى المناطق التي تسيطر عليها الجبهة المتحدة الثورية. أما الحالة فيما يتعلق باللاجئين والمشردين داخليا فيرد وصف لها بتفصيل أكبر في تقرير المؤرخ ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠١ (S/2001/513).

٦٢ - وبفضل نشر جيش سيراليون على الحدود مع غينيا في مقاطعة كامبيا تحسنت حالة الأمن هناك ويمكن أن يساعد ذلك على إيجاد ظروف تسمح بعودة اللاجئين والمشردين داخليا. غير أن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود قبل أن يستطيع السكان السابقون العودة إلى هذه المناطق. ومعظم الهياكل الأساسية والخدمات الأساسية في هذه المقاطعة غير متوفرة أو تم تدميرها. وما زال يتعين على حكومتَي غينيا وسيراليون تنظيم خدمات للهجرة والجمارك في مناطق العبور على الحدود. وفي الوقت نفسه، أصبح مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ممثلا في كامبيا.

٦٣ - وستحتاج عملية إعادة البناء وإعادة التأهيل وإعادة الاندماج على المدى الطويل دعما هائلا. وأنشد البلدان المانحة اعتماد نهج مرن ومواصلة تقديم الدعم إلى سيراليون مع تحسُّن حالة الأمن، ومع ازدياد الاحتياجات الطويلة الأجل لانتعاش المجتمع من خلال المساهمة في عملية النداء الموحد الجارية، وكذلك من خلال دعم وكالات التنمية.

٦٤ - وبسبب التطورات السريعة في سيراليون وفي البلدان المجاورة، فإن التنسيق الفعال أمر يتسم بأهمية كبيرة. وتشكل اللجنة الوطنية لترع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج داخل الحكومة منتدى رئيسيا للسياسة العامة لإعادة تأهيل البلد. وتساهم الترتيبات المؤسسية الجديدة داخل أسرة الأمم المتحدة، التي يعمل بموجبها نائب ممثلي الخاص لشؤون الحكم وتحقيق الاستقرار منسقا إنسانيا، في إيجاد صلات

ثالث عشر - ملاحظات

٧٠ - تشكل التطورات الإيجابية التي شهدتها سيراليون خلال الشهرين الماضيين مدعاة للتفاؤل الحذر بأن البلد بصدد قلب صفحة الماضي بمساعدة المجتمع الدولي، والسير على درب يؤمل أن يفضي إلى تحقيق سلام طال انتظاره. وأنشد قيادة الجبهة المتحدة الثورية، فضلا عن حكومة سيراليون، مواصلة العمل بعزم وعن حسن نية من أجل تحقيق ذلك الهدف.

٧١ - ورغم هذه النظرة المتفائلة، لا تزال سيراليون تواجه عدة تحديات، وينبغي بذل جهود كبيرة للحفاظ على الزخم الذي تحقق مؤخرا. ويجب على وجه الخصوص أن تظل الأمم المتحدة حذرة وتواصل جهودها لاستتباب الأمن في جميع أرجاء البلد. وفي هذا الصدد، ستتابع بعثة الأمم المتحدة في سيراليون انتشارها الأمامي، ولا سيما في المناطق الرئيسية لإنتاج الماس الواقعة في شرق البلد، فضلا عن تنظيم دوريات معززة في جميع المناطق، بما فيها المناطق الحدودية مع غينيا وليبيريا.

٧٢ - ولئن كان التقدم المحرز في سيراليون مشجعاً، فإن الحالة الأمنية في المنطقة دون الإقليمية لا تزال تكتنفها الصعاب. وأكرر في هذا المقام ندائي إلى قادة بلدان اتحاد نهر مانو للشروع دون إبطاء في حوار سياسي يكون هدفه الرئيسي إعادة الأمن والاستقرار إلى المنطقة دون الإقليمية. وسيمكن ذلك أيضا مئات الآلاف من المشردين داخليا واللاجئين من العودة إلى أوطانهم والعيش مجددا في سلام.

٧٣ - ولا يزال البرنامج ذا أهمية حاسمة لجميع جوانب عملية السلام في سيراليون، بما في ذلك تهئية الظروف المواتية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة في جميع أنحاء البلد. ولذلك ينبغي لجهود الحكومة وشركائها الدوليين أن تنصب في الأشهر القادمة على التنفيذ الفعال لذلك البرنامج. والبعثة

عملية السلام، وتلبية الاحتياجات الفورية للسكان النازحين والمحاربين السابقين وإعادة تأهيل الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية وبناء قدرة الخدمات العامة. وسيتم الاعتماد على الإصلاحات الهيكلية الجارية لوضع استراتيجية إصلاح على المدى الطويل، بما في ذلك تعزيز النظام المصرفي وتشجيع القطاع الخاص، وإصلاح قطاع المشاريع العامة.

ثاني عشر - عقد مشاورات مع البلدان المساهمة بقوات

٦٨ - خلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت الأمانة العامة مناقشتها الثنائية ومشاوراتها مع البلدان المساهمة بقوات حول مجموعة من المسائل التشغيلية والإدارية. وعقدت بصفة خاصة عدة مشاورات مع تلك البلدان المساهمة بقوات التي عانت قواتها من نقص خطير في المعدات وفي القدرة على الاكتفاء الذاتي. ونتيجة لهذه المناقشات، تستكشف الأمانة العامة والدول الأعضاء المهتمة بالموضوع بدائل لترتيبات الدعم الحالية بالنسبة للقوات المتأثرة بذلك. وواصلت الأمانة العامة أيضا مناقشتها مع البلدان التي يحتل أن تساهم بقوات والتي يمكن أن تساهم بأفراد إضافيين للبعثة إذا قرر مجلس الأمن زيادة قوامها العسكري المأذون به.

٦٩ - وفي ٢٢ أيار/مايو، قدمت الأمانة العامة إحاطة إعلامية للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد للشرطة حول التطورات في سيراليون. وبهذه المناسبة، رحبت البلدان المساهمة بقوات بالتطورات الإيجابية في عملية السلام وأكدت على ضرورة التصدي للتوتر بين بلدان اتحاد نهر مانو وأعربت عن دعمها لبرنامج نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الاندماج في المجتمع فضلا عن أنشطة الشرطة المدنية التابعة للبعثة.

الأمم المتحدة وسيراليون لإنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة. ومن دواعي سروري أيضا ما لاحظته من إحراز بعض التقدم في التحضير للمحكمة الخاصة.

٧٧ - ومن المرتقب أن يفتح الانتشار الأمامي لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون والتقدم المحرز في تنفيذ البرنامج أطرافا شاسعة من البلد. ومن المهم أن تغتنم الحكومة هذه الفرصة لبسط سلطة الدولة وتعميم الخدمات الأساسية في جميع أرجاء سيراليون بصورة فعالة وشفافة. وينبغي للحكومة أيضا الإسراع في العمل مع شركائها الوطنيين والدوليين للتخطيط من أجل الانتعاش وإعادة التأهيل على المدى الطويل.

٧٨ - وفي الشهور القادمة، بعد انتشار البعثة في مناطق أخرى، سيشكل ترسيخ سلطة الدولة والقانون والنظام في المناطق المنتجة للماس تحديا كبيرا. وأحث الحكومة على إيلاء الأهمية الكاملة لهذه المسألة تفاديا للعواقب الوخيمة التي يمكن أن تنجم عن إمكانية الزيادة المفاجئة في أنشطة استخراج الماس غير الخاضعة للمراقبة.

٧٩ - ويمكن للبعثة، وبخاصة الشرطة المدنية التابعة لها، أن تقوم بدور أكبر في توفير التدريب وإسداء المشورة إلى المسؤولين عن إنفاذ القانون في سيراليون، بالتعاون مع فريق مستشاري الشرطة التابع للكونغرس. وتحقيقا لهذا الهدف، أعترز تغيير قوام الشرطة المدنية التابعة للبعثة إلى العدد المأذون به، وهو ٦٠ مستشارا في الشرطة المدنية، في أقرب وقت ممكن، ودراسة ما إذا كان من الضروري تعزيز دور الأمم المتحدة في هذا الصدد.

٨٠ - وإذا استمرت وتيرة تنفيذ اتفاق أبوجا على حالها، فمن المحتمل أن يركز الحوار بين حكومة سيراليون والجهة المتحدة الثورية بصورة متزايدة على المسائل السياسية. والأمم المتحدة مستعدة، بالتنسيق مع الجماعة الاقتصادية لدول

مستعدة لمساعدة الحكومة قدر المستطاع من أجل تسريع وتيرة البرنامج والإبقاء على زخمه.

٧٤ - وثمة خطر حقيقي من تعثر البرنامج عما قريب بسبب نقص التمويل. لذا أدعو المجتمع الدولي إلى المساهمة بسخاء وعلى وجه الاستعجال في الصندوق الاستثماري للبرنامج الذي يديره البنك الدولي. غير أنه في حالة عدم تقديم التبرعات في الوقت المناسب أو بالقدر الكافي، سيتعين النظر عاجلا في آليات تمويل بديلة لتمكين البرنامج من الاستمرار.

٧٥ - ومن بين المهام التي ينبغي القيام بها عاجلا على المدى القصير إنشاء مرافق كافية في أقرب وقت ممكن، ووضع جدول زمني واقعي لتنفيذ البرنامج في المقاطعات المتبقية، ولخلق فرص إعادة الإدماج في الوقت المناسب. وستتطلب إعادة إدماج المحاربين السابقين في مجتمعاتهم المحلية إيلاء أهمية خاصة ومتواصلة في السياق الأعم المتمثل في إعادة إدماج السكان المتأثرين بالحرب وفي الانتعاش الاقتصادي للبلد بوجه عام. وقد تتطلب إعادة الإدماج الاجتماعي لقواد الجبهة المتحدة الثورية من الرتب العليا والمتوسطة حلولاً مرنة، من خلال برامج تربوية موجهة لهم في سيراليون والخارج على سبيل المثال.

٧٦ - ومع بدء توافد محاربين سابقين على المزيد من المجتمعات المحلية في سيراليون، سيكون من الضروري إبداء التسامح والصفح تجاههم للشروع في عملية المصالحة وتضميد جراح الماضي. وتلك عملية ينبغي أن تجري على نطاق البلد ككل وأن تحظى بالتأييد بتشجيع المجتمع الدولي وبدعمه. ويأمل العديد من المواطنين في سيراليون بدورهم في عودة الأمور إلى نصابها وفي استتباب السلم في أقرب وقت ممكن في مجتمعاتهم المحلية من خلال المصالحة الوطنية. وفي هذا الصدد، أعتقد بضرورة الإسراع بالجهود التي تبذلها

غرب أفريقيا، لإعانة الطرفين في تلك العملية. وقد قدمت الحكومة فعلا بعض المساعدة إلى الجبهة لتمكينها من أن تتحول إلى حزب سياسي بوسعه المشاركة في الانتخابات القادمة. وينبغي للجبهة بدورها أن تسرع بعملية التحول هذه من خلال نزع السلاح الكامل والمشاركة الفعلية في الآليات الوطنية والمحلية للمصالحة، وكذلك عن طريق اتخاذ خطوات عاجلة لإكمال الإجراءات الإدارية اللازمة لكي تصبح حزبا سياسيا. وفي هذا الصدد، قد يكون من الضروري تقديم المساعدة الدولية لجميع الأحزاب المسجلة في سيراليون من أجل تهيئة الظروف المواتية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة.

٨٤ - وفي الختام أود أن أثني على الأطراف والجماعات الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وممثلي الخاص، السيد أدنيجي، والأفراد العسكريين والموظفين المدنيين التابعين للبعثة لما تم إنجازه من تقدم خلال الفترة قيد الاستعراض. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للبلدان المساهمة بقوات في هذه البعثة البالغة الأهمية.

٨١ - وقد طلبت الحكومة، من خلال لجنة الانتخابات الوطنية، الحصول على دعم الأمم المتحدة في عملية الانتخابات. ويجري الإعداد، وفقا لولاية البعثة، لتقديم الدعم المبين في الجزء سادسا أعلاه.

٨٢ - وفي ضوء التقدم المحرز في الميدان، أقوم حاليا بتقييم النمط الذي ينبغي للبعثة أن تتبعه في عملية النشر ومحمل القوام العسكري الذي قد يلزم في المراحل القادمة، والتي ستشمل النشر في جميع أرجاء البلد وتقديم الدعم فيما بعد في مجال إجراء الانتخابات الحرة والتريهة. وكما جاء في تقارير السابقة، فإن ذلك قد يحتاج زيادة إضافية مؤقتة في القوام العسكري للبعثة. وأعتزم تقديم توصيات مفصلة في تقرير القوام بشأن قوام البعثة والمهام التي ستضطلع بها دعما للعملية السلمية والانتخابات، بالاستناد إلى خطة انتخابية واقعية.

٨٣ - وإني أعني تماما أن دعم العملية السلمية في سيراليون يحمل المجتمع الدولي عبئا ماليا ثقيلا. فبالإضافة إلى تمويل البعثة من الاشتراكات المقررة، يطلب إلى الحكومات أيضا تقديم تبرعات لتغطية طائفة كبيرة من الأنشطة، بما فيها

مرفق

بعثة الأمم المتحدة في سيراليون: المساهمات في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠١

المراقبون العسكريون	ضباط أركان	الجنود	موظفو قطاع القيادة العامة	المجموع
١٦	٤	١٠٩		١٢٩
١٠	٢	١١٨		١٣٠
١٠				١٠
١١				١١
	٥	٦٢٨		٦٣٣
١٠	١٣	٥١٥		٥٣٨
١٢	١٨	٤ ١٨٣	٦٥	٤ ٢٧٨
٦				٦
٥				٥
٥				٥
١١				١١
٢				٢
١٠	٦	٨١٨	٥	٨٣٩
٢				٢
٣				٣
٦				٦
٢٦				٢٦
٤	١١	٧٩٦	٥٨	٨٦٩
١٢	٥	٧٧٢		٧٨٩
١				١
٢				٢
١٠				١٠
٥				٥
١١	١٧	٩٩٢	٦٤	١ ٠٨٤
٨				٨
١٠				١٠
١٠				١٠
١٦	٨			٢٤
٦				٦
٤	٢٤	٣ ٢٣٢	٤	٣ ٢٦٤
٢				٢
٢٤٦	١١٣	١٦٣ ١٢	١٩٦	١٢ ٧١٨

القوام العسكري المأذون به: ١٧ ٥٠٠ (لغاية ٢٦٠ مراقبا عسكريا) و ٦٠ فردا من الشرطة المدنية

عنصر الشرطة المدنية: الأردن: ٣؛ بنغلاديش: ٤؛ زمبابوي: ٢؛ السنغال: ٥؛ غامبيا: ٢؛

غانا: ٣؛ كينيا: ٣؛ ماليزيا: ٣؛ النرويج: ٢؛ نيبال: ٥؛ الهند: ١. المجموع: ٣٣.

